

وجهة نظر

الراشد واغتيال الحسن ورواية «طويك العمر»

حسن عليف

وحرصاً منا على صدقية الراشد، نحيله على ما قاله المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي بعد اغتيال الحسن. وريفي ليس في نظر الراشد، بطبيعة الحال، ممن يسعون إلى نشر شائعات بشأن الجريمة. وهو قال بوضوح إن أربعة احتمالات تقف خلف اغتيال الحسن: توقيف الوزير السابق ميشال سماحة، تفكيك شبكات التجسس الإسرائيلية، توقيف الشبكات الإرهابية التابعة للقاعدة ومتفرعاتها، أو طابور خامس. وأكثر ما يحز في النفس، أن من يتهمنا بالكذب يدير قناة يُدرك هو شخصياً ضحالة صدقيتها. وعندما أراد أن يروج عام 2010 لنظرية اغتيال حزب الله للرئيس رفيق الحريري في فيلم «جريمة في بيروت» الذي أنتجته شركته اللبنانية، سعى إلى عرض الفيلم على قناة «الجزيرة» أو غيرها، لإدراكه أن «أحدنا لن يصدق» قناة «العربية». (وتعبير «أحدنا لن يصدق» استخدمه الراشد في حديثه عن تقرير «الأخبار»). و«العربية» هي ذاتها التي نشرت خلال الأسابيع الماضية مئات الأوراق المزورة، مغدقة عليها صفة «وثائق»، وفي أبرزها أن صاروخ غراد أطلق على طائرة تركية قبالة الشواطئ السورية، وأسقطها. ربما لم يشرح أحد للراشد وغيره من القيمين على القناة، أن سقوط طائرة بصاروخ غراد هو أقل واقعية من الخرافة الشائعة في الولايات المتحدة، والتي تقول إن أنصار الكونغرس اليميني في الحرب الأهلية الأميركية أطلقوا صاروخاً من ريتشموند، نحو مدينة واشنطن التي تبعد عنها أكثر من 150 كلم، وإن هذا الصاروخ وصل على الأرجح إلى الفضاء الخارجي.

«الأخبار» بشأنها، فيمكنه أن يسأل عنها أصدقائه في أجهزة محمد بن زايد آل نهيان في أبو ظبي، وعن المعلومات التي أرسلوها إلى الشهيد وسام الحسن بداية العام الجاري، عندما حذروه من محاولة اغتيال يجري إعدادها لضابط كبير في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، محددین منطقة بقع ضمنها مكان اغتيال الحسن قبل أسبوعين وثلاثة أيام. يومها، فاجأ الإسرائيليين الحسن بذكر المنزل الذي يسكن فيه سراً، قبل أن يخبروه بأن ما في حوزتهم من معلومات يشير إلى أن من يعدّ عملية الاغتيال

الحسن بالعمل، حصراً، على مواجهة سوريا وحزب الله، لمصلحة أميركا وإسرائيل. ويقولون إن ما قام به فرع المعلومات خلال السنوات الماضية، في مواجهة إسرائيل، لم يكن سوى محاولة لتلميع صورته. ما هكذا تورّد الإبل. ففرع المعلومات عمل خلال السنوات الماضية على تفكيك عدد كبير جداً من شبكات التجسس الإسرائيلية، في لبنان وفي سوريا. نعم في سوريا. كان بإمكان الراشد أن يسأل الرئيس السوري بشار الأسد عن ذلك، في زمن فائض الود الذي كان الكاتب السعودي يديه تجاه الأسد بعدما استقبله الأخير أكثر من مرة. وعمل «المعلومات» حينذاك، ورغم كونه كشف للعدو أن أسلوب عمله بات مفضوحاً في لبنان سوريا، إلا أنه - مع ما قامت به استخبارات الجيش وأجهزة أمن المقاومة - وجه ضربة هي من أقسى ما تلقته الاستخبارات الإسرائيلية في تاريخها. يومذاك، انتحر الضابط المسؤول عن تشغيل المصادر البشرية في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية. وانتحاره لم ينتج، بالتأكيد، من النشاط الذي تمارسه ضد الاستخبارات السعودية. وعلى سيرة هذه الاستخبارات، بإمكان الراشد أن يسأل رؤساءها عن معطيات التحقيق في جريمة اغتيال اللواء وسام الحسن. لكن ننصحه بالابتعاد في سؤاله قليلاً عن بندر بن سلطان، صاحب الخبرة في عمليات الاغتيال. فحقد الأخير على المقاومة دفعه سابقاً إلى تلوين يديه بدماء الأبرياء في لبنان، عندما تبرع عام 1985 بتمويل محاولة اغتيال السيد محمد حسين فضل الله، ما أوقع أكثر من 80 شهيداً من المدنيين في بئر العبد. ينكر الراشد أيضاً ما أورده تقرير

أكثر ما يحز في النفس أن من يتهمنا بالكذب يدير قناة يدرك هو شخصياً ضحالة صدقيتها

ليس سوى مجموعة تابعة لتنظيم «القاعدة» تعمل انطلاقاً من مخيم عين الحلوة. وليس مفهوماً أن ينفي الراشد مجرد شبهة عن تنظيم «القاعدة» ومتفرعاته، إلا إذا كان يرى في هؤلاء نتاجاً شرعياً لنظام آل سعود وبرنامجه «مناصحتهم» أو أن الليبرالية الوهابية تقضي باتهام كل صاحب رأي آخر بالكذب أو بغيره مما هو فيها. يبقى أنه لا لبس في أن الراشد يريد تخسيس كل رواية تخالف ما قرّره «طويك العمر».



ليس إلا. وتؤكد أن «الحكومة باقية، ومستمرة في مشاريعها، ونحن باقون، والتعيينات ماشية والملفات الأخرى جاهزة للبحث أسبوعياً». وبحسب هذه المصادر، فإن التعويم الدولي للحكومة أعاد إليها الزخم، ودخلت كل الأطراف فيها متفقون على تفعيل العمل الحكومي، ورئيس الوزراء سافر في مهمات خارجية تؤكد استمرار عمل الحكومة وإطلاقاتها الخارجية، وهذا يعني أن الحكومة باتت تملك أوراقاً قوية تمكّنها من الاستمرار، بخلاف المعارضة التي لم تعد تتمكن من حشد مناصريها في الشارع. في المقابل، لا تنكر هذه المصادر وجود رؤى مختلفة داخل الحكومة في مواجهة المرحلة، ووجهات نظر مختلفة بين مكوناتها، بحسب تطلعات كل فريق إلى نوعية الأزمة، لكن الأكيد أن وعي الأزمة شيء والتفريط بالحكومة شيء آخر.

تحليل إخباري

إسرائيل «لن ترضى» و«تحتفظ بحق الرد»

يحيى دبوبف

لعل مصطلح «عام الحسم» أكثر المصطلحات شيوعاً وتجنباً لدى الاستخبارات الإسرائيلية. يبرز هذا المصطلح، سنوياً، مع «تسريبات» التقدير الاستخباري السنوي والدوري، ويتناول خبراً إسرائيلياً ومحللوها، كما المصادر السياسية والأمنية المختلفة. المتغير الملازم لهذا المصطلح، يختلف من عام إلى آخر: حسم النووي الإيراني، حسم وجود حزب الله أو سلاحه، حسم المسألة السورية... وأحياناً حسم كل المسائل دفعة واحدة.

عام 2013، هو العام الأخير المعلن لإسرائيلياً، كـ«عام حسم»، وهذه المرة في الموضوع النووي الإيراني. تماماً كما كان 2012 و2011، وقبلهما. تنقل وسائل إعلام عبرية أن الخيار العسكري سيفعل عام 2013، إن لم تؤت المفاوضات والضغوط والعقوبات الاقتصادية نتائجها المتوخاة إسرائيلياً.

هي الحال المرتبطة بـ«محور الشر»، الممتد من طهران حتى قطاع غزة، بما يشمل سوريا وحزب الله. الإقرار بـ«عام الفشل» ضد «محور الشر»، أو التلميح إليه، لا يعدّ - إسرائيلياً - إجراءً توصيفياً لواقع موجود وحسب، لكنه يمتد ليؤثر استخدامه، إن حصل، على ما هو أت، ربطاً بمواجهة ما زالت مستمرة وقائمة، وإن كانت باردة عسكرياً، ونشطة جداً أمنياً. كما أنها في الوقت نفسه تدور كحرب بالوكالة في ساحة قريبة من الكيان الإسرائيلي، أي في سوريا، تخوضها دول ومنظمات، ومن شأن نتائجها أن تؤثر مباشرة على الأمن القومي لإسرائيل.

المصطلح الآخر، وهو قديم نسبياً، ويجري تظهيره واستخدامه بوضوح منذ عام 2006، هو «ندرس القيام بعملية عسكرية في حال...». هذا المصطلح، خصص تحديداً لحزب الله، ولمواجهة تراكم قدراته العسكرية النوعية، بهدف ردعه عن التزوّد بوسائل قتالية متطورة. إلا أن دراسة إسرائيل القيام بعملية عسكرية، طالبت جداً، وكان السنة العبرية لا تنتهي. وينتقل شرط القيام بعملية عسكرية من وسيلة قتالية بحوزها حزب الله، إلى وسيلة قتالية أخرى أكثر تطوراً وأكثر نوعية. مثلاً: إسرائيل ستتحرك عسكرياً في حال حاول حزب الله إدخال دفاعات جوية،

تل أبيب بسرقة واستخدامه، وهو: سندر في الوقت والزمان المناسبين، الذي يستأهل من العرب أن يكون محل دعوى قضائية موضوعها السرقة الموصوفة. يبقى أن يشار إلى سرقة إسرائيل، أخرى، وهي الشكاية إلى الأمم المتحدة، الحق حصري تقريباً، للبنان. ففي السابق، كان الرد الصانع الذي تستخدمه الحكومة اللبنانية، تقديم شكوى إلى مجلس الأمن رداً على أي اعتداء إسرائيلي، بمعنى أن الدولة اللبنانية كانت تقوم بواجبها من خلال تقديم الشكوى، «وكفى الله المؤمن شر القتال». أما الآن، فالالفت أن إسرائيل هي التي تقدّم الشكاوى. مسألة تستأهل أيضاً، التامل. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التهديدات التي لا تترجم إلى أفعال، والمصطلحات والخطوط الحمراء التي تحوّل إلى خضراء لاحقاً، والاحتفاظ بحق الرد في الزمان والمكان المناسبين، وأيضاً، الشكوى إلى مجلس الأمن، تعدّ، وعن حق، تعبيرات ومؤشرات دالة على مدى الارتداد الإسرائيلي إزاء الاعتداء على لبنان. إلا ما يعود ذلك؛ بالطبع لا يعود إلى التصريحات والمواقف والاتصالات السياسية وعلاقات الصداقة، بل، وبشكل شبه حصري، إلى وجود قدرة عسكرية، كما الإرادة لتفعيل هذه القدرة، لدى لبنان، سلاح

أنصار المستقبل في المجلس حاولوا تضمين البيان موقفاً أكثر حدة تجاه النظام في سوريا وهو ما رفض أيضاً

المستقبل ومفتي الجمهورية والهدف منه توجيه السهام إلى سماحته». وفي اتصال مع «الأخبار» قال رياض الحلبي، أحد الذين وردت أسمائهم في البيان الاعتراضي: «لم تتم استشارتي، ولا علم لي بالموضوع، كما اني فوجئت عندما وجدت اسمي على البيان». يضيف: «بحسب اتصالاتي التي أجريتها، هناك 6 من أصل 13 لا علاقة لهم بالموضوع». يشرح الحلبي أنه خلال الاجتماع «قرأ المفتي البيان علينا وتم التوافق عليه بالإجماع». ولماذا قام زملاؤه بما قاموا به؟ يكتب الحلبي بالقول إنه لا يعلم بدوره، يعتبر الشيخ محيي الدين قطب عن رفضه «التداول بالموضوع في الإعلام»، مؤكداً أن البيان الذي ألقاه الشيخ محمد أروادي بعد اجتماع المجلس الشرعي «لا يختلف عن الذي قيل داخل الاجتماع».